

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

The Ukraine war and the redefinition of European security: from traditional deterrence to industrial sustainability

زينب صراوة عبادي *

الجامعة العراقية/ كلية الاعلام

zainab.s.ibadi@aliraqia.edu.iq

تاريخ إرسال المقال: 2026/01/27 تاريخ قبول المقال: 2026/03/17 تاريخ نشر المقال: 2026/03/31

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في أثر حرب أوكرانيا على إعادة تعريف الأمن الأوروبي، حيث لم يعد مقتصرًا على الردع العسكري بل امتد ليشمل الاستدامة الصناعية وأمن الطاقة. وتبين أن القدرة على الصمود الإنتاجي والتكنولوجي أصبحت ركيزة أساسية لمعادلة الردع والتحالفات. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي في تتبع دور الناتو والولايات المتحدة وموقع الاتحاد الأوروبي بين الاعتماد على المظلة الأمريكية والسعي نحو الاستقلالية. وقد كشفت النتائج عن بروز نموذج الأمن المستدام الذي يقيس الجاهزية بقدرة الإنتاج والتعويض لا بعدّ العتاد فقط. كما أبرزت استمرار التوتر بين الاعتماد على واشنطن ومساعي الاستقلالية الأوروبية، مع توصية بتوحيد الجهود الصناعية وتنويع الطاقة وتوطين التكنولوجيا كمدخل لتعزيز الأمن طويل الأمد.

الكلمات المفتاحية: الامن الاوربي، الردع العسكري ، الاستدامة الصناعية ، الانقسامات الجيوسياسية ، الردع الصناعي.

Abstract

This study examines the impact of the Ukraine war on redefining European security, which is no longer confined to traditional military deterrence but has expanded to include industrial sustainability and energy security. It shows that productive and technological resilience has become a key pillar in the equation of deterrence and alliances. The study adopts an analytical approach to trace the role of NATO and the United States, as well as the European Union's

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

position between reliance on the American umbrella and the pursuit of strategic autonomy. The findings reveal the emergence of a model of “sustainable security” that measures readiness by productive and replenishment capacity rather than mere stockpiles of weaponry. The research also highlights the persistent tension between dependence on Washington and Europe’s quest for autonomy, recommending industrial integration, energy diversification, and technology localization as essential paths to strengthening long-term security.

المقدمة:

أظهرت حرب أوكرانيا منذ عام 2022 أن البيئة الأمنية الأوروبية والعالمية لم تعد محكومة فقط بمعادلات الردع التقليدي والتحالفات العسكرية، بل أصبحت مرتبطة أيضًا بقدرة الدول على الصمود الصناعي والتكنولوجي والطاقي.

فقد أعادت هذه الحرب الاعتبار لمنطق القوة والتحالفات، وأكدت أن التهديدات الوجودية تدفع الدول إلى الاعتماد على الردع العسكري المباشر، لكنها في الوقت نفسه كشفت هشاشة البنية الأوروبية في مجالات حيوية مثل الصناعات الدفاعية، أمن الطاقة، وسلاسل التوريد العالمية. ومن ثم، لم يعد الأمن الأوروبي مقتصرًا على الحماية العسكرية، بل بات يشمل مقومات الاستدامة الصناعية والاقتصاد الأخضر كشرط أساسي لضمان الاستقرار على المدى الطويل.

إن هذا التحول يعكس ولادة مفهوم جديد للأمن الأوروبي، يقوم على الدمج بين الردع العسكري من جهة، والاستقلال الصناعي والطاقي من جهة أخرى، بما يعيد صياغة موقع أوروبا في النظام الدولي ويضعها أمام خيارات استراتيجية معقدة بين الاعتماد على المظلة الأمريكية والسعي نحو استقلالية استراتيجية متدرجة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى فهم التحولات الجذرية التي فرضتها الحرب الأوكرانية على الأمن الأوروبي، من خلال رصد الانتقال من الردع العسكري التقليدي إلى نموذج أمني متعدد الأبعاد يدمج القدرات الصناعية وأمن الطاقة، بما يتيح تفسير إعادة تشكيل التوازنات داخل أوروبا وفي علاقاتها الدولية.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

إشكالية الدراسة

الإشكالية التي تحاول الدراسة معالجتها هي: كيف أسهمت حرب أوكرانيا في إعادة تعريف الأمن الأوروبي، عبر تجاوز المفهوم التقليدي للردع العسكري نحو نموذج أمني جديد يقوم على الاستدامة الصناعية والطاقة كركيزة للصمود طويل الأمد؟

المنهجية

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، من خلال تتبع مسارات التحول في الأمن الأوروبي بعد الحرب الأوكرانية، وتحليل الأبعاد العسكرية والصناعية والطاقة في ضوء النظريات الكبرى للعلاقات الدولية.

هيكلة الدراسة

المبحث الأول: حرب أوكرانيا وإعادة تشكيل التوازنات في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: تحول مفاهيم الأمن الدولي: من الردع العسكري إلى الاستدامة الصناعية.

المبحث الأول: حرب أوكرانيا وإعادة تشكيل التوازنات في العلاقات الدولية

شكّلت الحرب الروسية - الأوكرانية محطة مفصلية في النظام الدولي المعاصر، إذ تجاوزت حدودها الإقليمية لتتحول إلى أزمة عالمية هزّت ركائز الأمن الأوروبي وأعادت رسم ملامح العلاقات بين القوى الكبرى. فقد أسقطت الحرب كثيرًا من التصورات التي سادت بعد الحرب الباردة حول هيمنة التعاون الدولي والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وأعادت إلى الواجهة مفاهيم الردع وسياسات القوة والمجال الحيوي، في مشهد يعكس صعود النزعة الواقعية مجددًا في العلاقات الدولية.

كما مثّلت الأزمة اختبارًا للنظام الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها، في مواجهة سعي روسيا لإعادة فرض نفوذها الجيوسياسي عبر استخدام القوة العسكرية. وبفعل ذلك عاد الاستقطاب الدولي إلى الواجهة، وتحول الأمن الأوروبي إلى قضية عالمية، حيث برز حلف الناتو والولايات المتحدة كركيزتين أساسيتين في ردع موسكو، بينما وجد الاتحاد الأوروبي نفسه بين الاعتماد على المظلة الأطلسية والسعي إلى بناء استقلالية دفاعية تعكس وزنه الاقتصادي والسياسي.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

وعليه، فإن الحرب في أوكرانيا لم تكن مجرد نزاع مسلح، بل لحظة فارقة أعادت تشكيل التوازنات الدولية، وأكدت أن القوة الصلبة لا تزال المحرك الأبرز في تفاعلات النظام العالمي رغم صعود المؤسسات الدولية والاقتصاد المعولم.

المطلب الأول: انعكاسات الحرب على النظام الدولي

تُعد الحرب الروسية - الأوكرانية من أبرز الأحداث الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، إذ لم تقتصر تداعياتها على حدود المنطقة فحسب، بل امتدت لتصيب بنية النظام الدولي بأسره. فقد أعادت هذه الحرب إحياء مفاهيم القوة والردع، ورَسَّخت من جديد الانقسامات بين الشرق والغرب، بما يعكس تحولات عميقة نحو إعادة تشكيل التوازنات العالمية وصياغة ملامح مرحلة دولية جديدة.

الفرع الأول: عودة سياسات القوة والردع التقليدي في العلاقات الدولية

لقد شكّلت الحرب الروسية - الأوكرانية محطة فارقة في مسار العلاقات الدولية، إذ أنها لم تكن مجرد صراع إقليمي محدود بحدود جغرافية معينة، بل تحولت إلى اختبار شامل لبنية النظام الدولي وآليات تفاعله. وقد أعادت هذه الحرب إلى الواجهة مفاهيم اعتُبرت في نظر الكثيرين من مخلفات الحرب الباردة، مثل سياسات القوة والردع العسكري، بعد أن ساد الاعتقاد لعقود طويلة أن العلاقات الدولية ستتجه نحو تغليب أدوات التعاون، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والشرعية الدولية المؤسسية.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 مثّل لحظة اعتُبرت إيذانًا بانتصار الليبرالية السياسية والاقتصادية، وتجسيدًا لنهاية الصراعات الأيديولوجية الكبرى. ومنذ ذلك الحين، شاع الاعتقاد بقدرة المؤسسات الدولية والقوانين متعددة الأطراف على ضبط سلوك الدول، وبرزت أطروحات مثل "نهاية التاريخ" لفوكوياما، التي روجت لفكرة أن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل النهائي للحكم. لكن أحداث السنوات الأخيرة، وعلى رأسها الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022، كشفت عن هشاشة هذه الرؤية، وأكدت أن منطق القوة الصلبة لا يزال العامل الأبرز في تحديد موازين القوى وصياغة مسارات النظام الدولي.⁽¹⁾

(1) أحمد بن ضيف الله القرني، الحرب في أوكرانيا: مستقبل الحروب والعولمة الليبرالية في نظام دولي متغير، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022، ص41.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

وقد تجسد ذلك بوضوح في السلوك الروسي تجاه محيطه الإقليمي. فمنذ استعادة شبه جزيرة القرم عام 2014، كان واضحاً أن موسكو تعتمد على منطق الردع المباشر وتوظيف قدراتها العسكرية لفرض واقع جديد. ومع اندلاع الحرب الشاملة ضد أوكرانيا في شباط/فبراير 2022، تبلور هذا النهج بشكل كامل، حيث ربطت روسيا أمنها القومي بشكل مباشر بقدرتها على منع تمدد حلف الناتو شرقاً، وهو ما يعبر عن عودة الخطاب التقليدي للأمن القومي والمجال الحيوي. إن هذه المقاربة لا تختلف كثيراً عن السياسات الواقعية الكلاسيكية التي ترى أن البقاء وحماية السيادة الوطنية لا يتحققان إلا عبر امتلاك القوة القادرة على ردع الخصوم وفرض الإرادة⁽²⁾.

في المقابل، وجدت الدول الأوروبية نفسها أمام تحديات غير مسبقة. فقد اعتادت منذ نهاية الحرب الباردة الاعتماد على مظلة الناتو بقيادة الولايات المتحدة، وعلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي داخل الاتحاد الأوروبي كأداة لضمان الاستقرار. غير أن الغزو الروسي أجبرها على إعادة تقييم أولوياتها، حيث لم تعد القوة الناعمة كافية لحماية الأمن القومي، بل أصبح الاستثمار في القدرات العسكرية شرطاً لا غنى عنه. وفي هذا السياق، أعلنت ألمانيا تخصيص مئة مليار يورو لتحديث جيشها، وهو ما وُصف بأنه تحول استراتيجي في عقيدتها الدفاعية بعد عقود من الحذر العسكري. كما دفعت الحرب دولاً مثل فنلندا والسويد إلى التخلي عن حياد تاريخي دام لعقود والتوجه نحو الانضمام لحلف الناتو، ما يعكس إدراكاً متزايداً بأن الردع العسكري هو خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات.

ولا يقتصر هذا التحول على أوروبا وحدها، بل يمتد ليشمل النظام الدولي برمته. فقد عادت الولايات المتحدة لتؤكد دورها الريادي في قيادة التحالفات العسكرية والدفاعية، ليس فقط من خلال تزويد أوكرانيا بالمساعدات العسكرية الضخمة، بل أيضاً عبر إعادة تنشيط حلف الناتو الذي كان يعاني من ضعف في التماسك السياسي خلال السنوات السابقة. وفي المقابل، تتابع الصين المشهد عن كثب، وهي توازن بين دعمها الضمني لروسيا واستفادتها من إضعاف الغرب، وبين حرصها على استخلاص الدروس المتعلقة بملف تايوان والمناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي. إن هذا التوازن يعكس إدراك القوى الكبرى لأهمية استعادة الردع العسكري كوسيلة استراتيجية في العلاقات الدولية⁽³⁾.

(2) رسول محفوظ، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص34.

(3) أحمد عاطف، الحرب الروسية - الأوكرانية: عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2023، ص11.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

وعلى هذا الأساس، عاد مفهوم "توازن الرعب" ليطل برأسه من جديد، إذ لم يعد التلويح بالقوة العسكرية مجرد ورقة تفاوضية، بل أداة عملية لإعادة رسم الخرائط الجيوسياسية. فقد رفعت روسيا جاهزيتها النووية في أكثر من مناسبة لإرسال رسالة ردع واضحة إلى الغرب، بينما ردت الولايات المتحدة بتكثيف مناوراتها العسكرية وتعزيز قواتها في أوروبا الشرقية. هذه الديناميكية تعيد إلى الأذهان أجواء الحرب الباردة، حيث كان الردع المتبادل يقوم على إظهار الجاهزية الدائمة لاستخدام القوة عند الضرورة.

إن عودة سياسات القوة بهذا الشكل الحاد تكشف عن حدود الليبرالية المؤسسية التي افترضت أن القوانين الدولية والاعتماد الاقتصادي قادران على تقييد سلوك الدول الكبرى. فقد أثبتت الحرب أن الدول، عندما تشعر بتهديد وجودي لأمنها القومي، تلجأ أولاً إلى أدوات القوة العسكرية التقليدية، حتى وإن كانت التكلفة باهظة على المستوى الاقتصادي أو السياسي. وهكذا برزت الواقعية السياسية من جديد كإطار الأكثر قدرة على تفسير سلوكيات الفاعلين الدوليين، حيث يظل البقاء وحماية السيادة والاستعداد العسكري محددات أساسية لتصرفات الدول، تتقدم على أي اعتبارات اقتصادية أو مؤسسية أخرى.

الفرع الثاني: صراع القطبين (روسيا - الغرب) وإعادة إحياء الانقسامات

الجيوسياسية

لم تكن الحرب الروسية - الأوكرانية مجرد مواجهة عسكرية تدور رحاها في جغرافيا محدودة بين دولتين متجاورتين، بل تحولت إلى مسرح مفتوح لصراع عالمي بين روسيا والغرب. هذا الصراع لم يأت من فراغ، وإنما تراكم عبر عقود من التوترات والتنافسات الاستراتيجية، منذ نهاية الحرب الباردة وحتى اليوم. غير أن لحظة الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 فجّرت كل هذه التناقضات، وأعادت إلى الأذهان صورة الاستقطاب الدولي التي هيمنت على العلاقات الدولية طوال النصف الثاني من القرن العشرين.

لقد نظر الغرب، بقيادة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى الحرب باعتبارها اختباراً مباشراً لصلابة النظام الدولي الليبرالي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وترسخ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فنجاح روسيا في فرض إرادتها بالقوة على أوكرانيا كان سيعني . في نظر الغرب . انهيار أسس هذا النظام، الذي يقوم على احترام سيادة الدول، وعدم تغيير الحدود بالقوة، وتكريس الديمقراطية الليبرالية بوصفها النموذج الأمثل للحكم. لذلك جرى تصوير الحرب في الخطاب الغربي على

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

أنها "معركة بين الديمقراطية والاستبداد"، أو بين "النظام الدولي القائم على القواعد" من جهة، و"القوة العارية" من جهة أخرى.⁽⁴⁾

في المقابل، لم ترّ موسكو نفسها مجرد قوة إقليمية تسعى إلى تأمين حدودها، بل اعتبرت أنها تخوض معركة وجودية ضد محاولة الغرب محاصرتها وتطويقها عبر تمدد الناتو شرقاً، ودعم الأنظمة الموالية له في فضائها الحيوي. بالنسبة للكرملين، فإن أوكرانيا ليست مجرد دولة جارة، بل تمثل خط الدفاع الأخير عن المجال الروسي، وفقدانها لصالح الغرب سيؤدي إلى انكسار استراتيجية طويلة الأمد. وهكذا قدّمت روسيا الحرب باعتبارها دفاعاً مشروعاً عن أمنها القومي، وإعادة تصحيح لاختلال التوازنات التي نتجت عن تفكك الاتحاد السوفيتي، وهو ما يفسر خطاب الرئيس بوتين الذي اعتبر الغزو وسيلة لـ "تصحيح أخطاء التاريخ".⁽⁵⁾

أولاً: إعادة إنتاج الانقسامات الجيوسياسية

أدى هذا التباين في الرؤى إلى إعادة إنتاج مشهد الانقسامات الجيوسياسية الكبرى. ففي حين تتزعم الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون جبهة الدفاع عن أوكرانيا، عبر الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي، تحاول روسيا بناء موازٍ مع قوى كبرى أخرى، في مقدمتها الصين والهند وإيران. لقد أظهرت الحرب بجلء أن النظام الدولي يتجه نحو تعددية قطبية جديدة، حيث لم يعد النفوذ الغربي مطلقاً كما كان في تسعينيات القرن الماضي، ولم تعد روسيا معزولة بالكامل كما حدث في مطلع الألفية.

الغرب من جانبه ردّ بعقوبات اقتصادية غير مسبقة على روسيا، شملت القطاع المالي، والصادرات التكنولوجية، وصناعة الطاقة. هذه العقوبات لم تكن مجرد أدوات ضغط اقتصادي، بل صُممت لشل قدرة روسيا على تمويل مجهودها الحربي وإضعاف قاعدتها الصناعية. لكن النتيجة جاءت أكثر تعقيداً: إذ دفعت روسيا إلى تعزيز شراكاتها مع الصين، التي باتت أكبر مستورد للطاقة الروسية، ومع إيران التي وفرت دعماً عسكرياً وتقنياً، ومع الهند التي استغلت الفرصة لشراء النفط الروسي بأسعار منخفضة. وبهذا، نشأت شبكة بديلة للعلاقات الاقتصادية والسياسية، هدفها كسر الهيمنة الغربية على

(4) إبراهيم نوار، «تداعيات الحرب الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي: بين الضغوط الاقتصادية والطموحات الاستراتيجية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 232، 2023، ص9.

(5) جمال صدوق، البعد الطاقوي في الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2018، ص78.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

النظام المالي العالمي، خاصة عبر البحث عن بدائل لنظام "سويفت" وإمكانية التعامل بالعملات المحلية بدل الدولار⁽⁶⁾.

ثانيًا: أبعاد الاستقطاب العالمي

إن الانقسام بين المعسكرين لا يقتصر على البعد الحكومي، بل يمتد إلى الرأي العام الدولي. ففي حين التفت المجتمعات الغربية حول أوكرانيا باعتبارها رمزًا للديمقراطية المهددة، أبدت مجتمعات أخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قدرًا أكبر من الحياد أو حتى الميل لفهم الموقف الروسي. هذا التباين يعكس اختلاف الأولويات: ففي حين ترى أوروبا أن الحرب تمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها واستقرارها، تنتظر كثير من الدول النامية إليها باعتبارها صراعًا بين قوى كبرى لا يخدم مصالحها المباشرة، بل يؤدي فقط إلى زيادة أعبائها الاقتصادية عبر ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء.⁽⁷⁾

كما أن هذا الانقسام عزز اتجاهًا عالميًا متناميًا نحو "اللانحياز الجديد". "قُبِضَ القوى المتوسطة، مثل تركيا والهند وجنوب إفريقيا، تسعى إلى الاستفادة من الصراع عبر انتهاز سياسات متوازنة لا تتخبط كليًا في أحد المعسكرين، بل توظف موقعها لتعظيم مكاسبها الاستراتيجية. وهذا يعكس أن الاستقطاب الحالي، رغم تشابهه مع الحرب الباردة، إلا أنه ليس ثنائيًا بالمعنى الصارم، بل يميل إلى أن يكون تعدد أقطاب مرن، حيث تتحرك الدول في مساحات تفاوضية أوسع مما كان متاحًا في حقبة الحرب الباردة الكلاسيكية.

ثالثًا: أثر الصراع على النظام الدولي

النتيجة المباشرة لهذه التطورات هي أن الحرب الأوكرانية لم تعد مجرد أزمة إقليمية، بل تحولت إلى نقطة انعطاف للنظام الدولي. فهي من ناحية أعادت تثبيت الولايات المتحدة كقوة ضامنة للنظام الغربي، حيث استعادت قيادة الناتو ونجحت في توحيد صفوفه بعد سنوات من التصدع. ومن ناحية أخرى، منحت روسيا الفرصة لتعزيز تحالفاتها مع قوى غير غربية، بما يهدد بتشكيل محور أوراسي - آسيوي جديد. وبين

⁽⁶⁾ هديل حربي ثاري اليادي، «الهند: القوة الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي»، مجلة قضايا سياسية، العدد 80، بغداد: جامعة النهريين - كلية العلوم السياسية، 2025، ص5.

⁽⁷⁾ محمد السعيد إدريس، النظام الدولي بعد حرب أوكرانيا: ملامح عالم ما بعد الأحادية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص214.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

هذين الاتجاهين، تقف الصين كلاعب محوري، إذ تستغل الصراع لتعزيز موقعها الاقتصادي والجيوسياسي، وتطرح نفسها كبديل للنموذج الغربي عبر مبادرات مثل "الحزام والطريق" ومحاولات إنشاء نظام مالي عالمي جديد.

إن هذه التحولات توحى بأننا أمام إعادة رسم للخريطة الجيوسياسية، حيث لا يقتصر الصراع على أرض أوكرانيا، بل يمتد إلى كافة مناطق النفوذ الاستراتيجية: من شرق أوروبا، إلى القوقاز وآسيا الوسطى، إلى الشرق الأوسط، وصولاً إلى المحيطين الهندي والهادئ. فالتنافس الروسي - الغربي يعيد تفعيل أدوات الجغرافيا السياسية التي اعتقد كثيرون أنها فقدت قيمتها في عصر العولمة.

رابعاً: مستقبل الانقسام الدولي

رغم أن الاستقطاب الحالي لا يرقى بعد إلى مستوى الحرب الباردة الكاملة، إلا أنه يُظهر ملامح واضحة لاتجاه نحو عالم معسكرات. فالغرب يعمل على تعزيز تحالفاته العسكرية والسياسية والاقتصادية تحت قيادة الولايات المتحدة، بينما تحاول روسيا، بدعم صيني متصاعد، بناء نظام موازٍ يشكك في شرعية الهيمنة الغربية. وبين هذين القطبين، تظهر مساحات تفاوض وتحالفات مؤقتة تمثلها قوى متوسطة تبحث عن دور أكبر في النظام الدولي⁽⁸⁾.

بذلك، يمكن القول إن الحرب الروسية - الأوكرانية أعادت الاستقطاب الدولي إلى الواجهة، لكن بصيغة أكثر تعقيداً وتداخلاً مما كان عليه خلال القرن العشرين. فهي لم تُنتج بعد انقساماً ثنائياً صارماً بين "شرق" و"غرب"، لكنها بالتأكيد دشنت مرحلة جديدة من التنافس الجيوسياسي، حيث يسعى كل قطب إلى إعادة تعريف قواعد اللعبة الدولية، وصياغة نظام عالمي جديد سيتحدد شكله النهائي في ضوء نتائج الحرب ومساراتها المستقبلية.

المطلب الثاني: الأمن الأوروبي في إطار العلاقات الدولية

يشكل الأمن الأوروبي اليوم أحد أبرز التحديات المطروحة في ظل الحرب الروسية - الأوكرانية، إذ لم يعد مجرد قضية إقليمية تخص دول القارة، بل أصبح جزءاً من معادلة التوازنات الدولية الكبرى. فقد أعادت هذه الحرب إحياء دور الناتو والولايات المتحدة بوصفهما الضامن الأول لأمن أوروبا، وفي المقابل

(8) عصام عبد الشافي، الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022، ص13.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

وضعت الاتحاد الأوروبي أمام معضلة استراتيجية تتمثل في الموازنة بين الاعتماد على المظلة الأمريكية والسعي إلى تطوير استقلالية دفاعية تعبر عن وزنه الاقتصادي والسياسي على الساحة العالمية.

الفرع الأول: دور حلف الناتو والولايات المتحدة في إعادة صياغة الأمن الأوروبي

منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية في فبراير 2022، عاد حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى صدارة المشهد الأمني العالمي، بعد أن ظلّ لسنوات موضع جدل ونقاش بشأن جدواه ومستقبله. فالحلف الذي نشأ عام 1949 كرد فعل مباشر على التهديد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان هدفه الأساسي هو توفير مظلة أمنية جماعية للدول الأوروبية في مواجهة التوسع الشيوعي. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، بدا وكأن الناتو فقد مبررات وجوده، وبرزت حينها تساؤلات عن مدى ضرورته، خاصة مع تنامي فكرة "السلام الديمقراطي" وظهور الاتحاد الأوروبي كلاعب اقتصادي وسياسي متماسك. بل إن بعض الأصوات - مثل الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب - اعتبرت أن الحلف بات عبئاً أو منظمة بلا دور محدد. غير أن الغزو الروسي لأوكرانيا شكّل نقطة انعطاف أعادت إحياء الناتو، ليس فقط كحلف دفاعي، بل كفاعل مركزي في إعادة صياغة الأمن الأوروبي⁽⁹⁾.

لقد أظهرت الأزمة الأوكرانية أن الناتو ما زال يتمتع بقدرة استثنائية على التكيف مع المتغيرات الدولية. فخلال أشهر قليلة من اندلاع الحرب، عزز الحلف وجوده العسكري على طول جناحه الشرقي، حيث نشر قوات إضافية في بولندا ودول البلطيق ورومانيا وبلغاريا، كما رفع جاهزية قوات الرد السريع إلى أكثر من 300 ألف جندي، وهو رقم غير مسبوق منذ الحرب الباردة. هذه التحركات جاءت استجابة مباشرة لمخاوف الدول الشرقية التي رأت في الغزو الروسي تهديداً وجودياً، وأدركت أن أي تهاون في الردع قد يفتح الباب أمام توسع روسي جديد نحو أراضيها. هنا برزت أهمية "المادة الخامسة" من معاهدة واشنطن، التي تنص على أن الهجوم على أي دولة عضو يعد هجوماً على جميع الأعضاء، لتصبح مرة أخرى العمود الفقري للثقة الأوروبية في الحلف⁽¹⁰⁾.

⁽⁹⁾ أسامة فاروق مخيمر، «المفاهيم الاستراتيجية لحلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة لأهم التحديات والمصالح خلال الفترة (1991-2022)»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 21، 2024، ص 238.

⁽¹⁰⁾ المرجع ذاته، ص 241.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

في هذا السياق، لعبت الولايات المتحدة دور القائد والضامن الأساسي لأمن القارة الأوروبية. فواشنطن لم تكتفِ بالتصريحات السياسية، بل ضخّت مئات المليارات من الدولارات في شكل مساعدات عسكرية واقتصادية إلى أوكرانيا، وقدمت أنظمة تسليح متطورة غيرت موازين المعارك مثل صواريخ "هيمارس"، ودبابات "أبرامز"، ومنظومات الدفاع الجوي "باتريوت". إلى جانب ذلك، عززت الولايات المتحدة وجودها العسكري المباشر في أوروبا، حيث ارتفع عدد القوات الأمريكية المنتشرة من حوالي 60 ألفًا قبل الحرب إلى ما يقارب 100 ألف بعد اندلاعها، وهو أكبر انتشار منذ تسعينيات القرن الماضي. هذا الحضور الكثيف أعاد إلى الأذهان صورة "المظلة الأمريكية" التي هيمنت على الأمن الأوروبي طوال الحرب الباردة.⁽¹¹⁾

غير أن دور الولايات المتحدة لم يقتصر على الجانب العسكري المباشر، بل امتد إلى إدارة الأزمة على المستويين السياسي والاقتصادي. فقد كانت واشنطن المحرك الرئيسي لفرض العقوبات الاقتصادية غير المسبقة على روسيا، من تجميد احتياطاتها المالية في الخارج، إلى استهداف قطاعي الطاقة والتكنولوجيا. هذه الإجراءات لم يكن بمقدور الاتحاد الأوروبي تطبيقها منفردًا، نظرًا لتباين مصالح أعضائه واعتماد بعضهم الشديد على الطاقة الروسية. لكن القيادة الأمريكية الحازمة فرضت نسقًا موحدًا من السياسات الغربية، ما جعل الأمن الأوروبي جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية الأشمل في احتواء روسيا ومنعها من إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي لصالحها.

لقد أثارت هذه التطورات جدلاً متجددًا حول مدى اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة. فمن ناحية، رأت دول أوروبا الشرقية، مثل بولندا وليتوانيا وإستونيا، أن المظلة الأمريكية هي الضمانة الوحيدة لردع روسيا، وطلبت بزيادة الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها. ومن ناحية أخرى، عبّرت قوى غربية مثل فرنسا وألمانيا عن قلقها من استمرار الارتهان للأمن الأمريكي، معتبرة أن هذا الوضع يضعف فكرة "الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية". الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كان الأكثر وضوحًا حين وصف

⁽¹¹⁾ محمد عبد السلام، الحرب الروسية - الأوكرانية: التداعيات العسكرية والسياسية على الأمن الأوروبي، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023، ص88.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

الناو عام 2019 بأنه "ميت دماغياً"، قبل أن تتغير مواقفه جذرياً بعد الحرب الأوكرانية، في اعتراف ضمني بأن أي مشروع دفاعي أوروبي مستقل ما زال بعيد المنال في ظل التهديد الروسي.⁽¹²⁾

إن إعادة صياغة الأمن الأوروبي عبر الناو والولايات المتحدة لا تقتصر على البعد العسكري وحده، بل تشمل إعادة تعريف المفاهيم الأمنية ذاتها. فالحرب الروسية - الأوكرانية أظهرت أن الأمن الأوروبي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتوازنات الدولية الكبرى، وبخاصة الصراع الثلاثي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين. وبالتالي، أصبح الناو إطاراً لا يقتصر على حماية الحدود الأوروبية، بل يشكل منصة للتنسيق الاستراتيجي العابر للأطلسي في مواجهة التحديات العالمية، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو تكنولوجية.

من منظور نظري، يبرز هنا دور الواقعية السياسية في تفسير السلوك الغربي. فبينما كانت الليبرالية المؤسسية تراهن على أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمؤسسات الدولية كافية لضبط سلوك الدول، جاءت الحرب الأوكرانية لتؤكد أن "القوة الصلبة" لا تزال المحدد الأول للأمن. الناو والولايات المتحدة أعادا إحياء منطق الردع، وأثبتا أن التحالفات العسكرية تبقى ضرورية لحماية المصالح الحيوية للدول. وهو ما يفسر أن دولاً طالما تبنت الحياد مثل فنلندا والسويد، سارعت للانضمام إلى الحلف، في خطوة تعكس إدراكاً متزايداً بأن أي رهان على الحياد لم يعد كافياً أمام التهديد الروسي.

إذن، يمكن القول إن الناو والولايات المتحدة شكّلا الركيزة الأساسية لإعادة صياغة الأمن الأوروبي بعد حرب أوكرانيا. فالحلف استعاد هويته كأداة ردع جماعي ضد روسيا، والولايات المتحدة عززت موقعها كقوة لا غنى عنها في حفظ التوازن الأوروبي. غير أن هذا الواقع أعاد في الوقت نفسه طرح سؤال استراتيجي جوهري: هل ستظل أوروبا رهينة للمظلة الأمريكية على المدى الطويل، أم أنها ستتجح في تطوير استقلالية دفاعية حقيقية تجعلها أقل اعتماداً على واشنطن؟ هذا السؤال سيبقى مطروحاً بقوة في النقاشات المستقبلية حول الأمن الأوروبي، خاصة في ظل استمرار الحرب الأوكرانية وتداعياتها غير المتوقعة على بنية النظام الدولي.

الفرع الثاني: موقع الاتحاد الأوروبي بين الاعتماد الاستراتيجي والاستقلالية الدفاعية

⁽¹²⁾ محمود خليفة، «الأمن الأوروبي بين الاعتماد على الولايات المتحدة وخيارات الاستقلال الاستراتيجي بعد الحرب الأوكرانية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 231، 2023، ص115.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

رغم الدور المحوري للنااتو والولايات المتحدة، إلا أن الاتحاد الأوروبي وجد نفسه أمام تحدٍ استراتيجي مزدوج: من جهة، حاجته الماسة إلى المظلة الأمريكية في مواجهة روسيا؛ ومن جهة أخرى، رغبته القديمة في بناء سياسة دفاعية وأمنية مستقلة تعكس وزنه الاقتصادي والسياسي. وقد جعلت الحرب الروسية - الأوكرانية هذا التناقض أكثر وضوحًا.

قبل اندلاع الحرب، كان الاتحاد الأوروبي يتحدث كثيرًا عن "الاستقلالية الاستراتيجية"، وهو مفهوم طرحه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بقوة، ويعني قدرة أوروبا على الدفاع عن نفسها وحماية مصالحها دون الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة. غير أن الحرب أظهرت محدودية هذا الطرح، إذ اتضح أن القدرات العسكرية الأوروبية متواضعة مقارنة بالولايات المتحدة، سواء من حيث الإنفاق الدفاعي أو التكنولوجيا العسكرية أو القدرة على الانتشار السريع.⁽¹³⁾

ومع ذلك، لم تتخلَّ أوروبا عن فكرة الاستقلالية، بل أعادت صياغتها. فقد أقرَّ الاتحاد الأوروبي "البوصلة الاستراتيجية" في مارس 2022، وهي وثيقة تحدد أولويات الاتحاد في مجال الدفاع والأمن حتى عام 2030. وتهدف هذه البوصلة إلى تعزيز التعاون العسكري بين الدول الأعضاء، وإنشاء قوة تدخل أوروبية قوامها 5000 جندي يمكن نشرها في الأزمات. كما تسعى إلى زيادة الإنفاق الدفاعي وتطوير الصناعات العسكرية الأوروبية، بما يقلل تدريجيًا من الاعتماد على الولايات المتحدة في بعض المجالات الحيوية.⁽¹⁴⁾

لكن هذه الجهود تواجه عقبات عديدة. فالاتحاد الأوروبي ليس كتلة سياسية - عسكرية متجانسة، بل تجمع لدول ذات مصالح واستراتيجيات متباينة. فبينما تدفع فرنسا باتجاه الاستقلالية الدفاعية، تفضل دول شرق أوروبا مثل بولندا ودول البلطيق الاعتماد المباشر على الولايات المتحدة، معتبرة أن واشنطن هي الضامن الحقيقي ضد التهديد الروسي. هذا الانقسام يعكس التوتر بين "الاعتماد الاستراتيجي" و"الاستقلالية الدفاعية"، وهو توتر سيظل قائمًا في المستقبل القريب.

⁽¹³⁾ حسن أبو طالب، «الاتحاد الأوروبي بين طموحات الاستقلالية الاستراتيجية والاعتماد على المظلة الأمريكية بعد حرب أوكرانيا»، مجلة السياسة الدولية، العدد 230، 2022، ص77.

⁽¹⁴⁾ علي الدين هلال، «البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي: نحو استقلالية دفاعية أم تعزيز للتبعية الأمنية؟»، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، 2022، ص66.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

إلى جانب ذلك، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات مرتبطة بقدراته الاقتصادية والسياسية. فمن جهة، فإن تمويل زيادة الإنفاق الدفاعي في ظل أزمات اقتصادية متكررة (أزمة الطاقة، التضخم، تداعيات جائحة كورونا) يضع ضغوطاً على ميزانيات الدول الأعضاء. ومن جهة أخرى، فإن غياب الإرادة السياسية الموحدة يجعل من الصعب الانتقال من مرحلة التصريحات إلى التنفيذ العملي. فحتى الآن، يظل الاتحاد الأوروبي أقوى كفاعل اقتصادي وتجاري، لكنه أضعف في المجال الأمني - العسكري.⁽¹⁵⁾

رغم هذه التحديات، يمكن القول إن الحرب الروسية - الأوكرانية دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إدراك أن الاستقلالية الدفاعية ليست ترفاً، بل ضرورة استراتيجية. صحيح أن أوروبا لا تستطيع في الوقت الراهن الاستغناء عن الولايات المتحدة، لكن بناء قدرات دفاعية أوروبية أصبح شرطاً لتعزيز مكانتها في النظام الدولي، وتحقيق توازن أكبر في العلاقة مع واشنطن. ومن هنا، فإن مستقبل الأمن الأوروبي سيظل قائماً على معادلة دقيقة: استمرار الاعتماد الاستراتيجي على الناتو والولايات المتحدة في المدى القريب، مع السعي التدريجي لبناء استقلالية دفاعية أوروبية على المدى الطويل.

المبحث الثاني: تحول مفاهيم الأمن الدولي من الردع العسكري إلى الاستدامة الصناعية

لقد كشفت الحرب الروسية - الأوكرانية أن الأمن الدولي لم يعد يقتصر على الردع العسكري أو توازن القوى التقليدي بين الدول الكبرى، بل بات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الصناعية والتكنولوجية التي تضمن استدامة القوة على المدى الطويل. فالمعارك التي دارت منذ عام 2022 أظهرت أن التفوق في ميادين القتال لا يقوم فقط على امتلاك الجيوش والعتاد، بل يعتمد بالأساس على قدرة الدول على إعادة إنتاج أسلحتها وتجديد مخزوناتاها وتطوير صناعاتها الدفاعية بوتيرة تتناسب مع طبيعة الحروب الحديثة. ومن هنا برز البعد الصناعي - الدفاعي كأحد ركائز الأمن الدولي، لا سيما بالنسبة لأوروبا التي وجدت نفسها أمام تحدي بناء قاعدة صناعية قادرة على مجاراة التحديات المستمرة، وفي الوقت نفسه تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة وسلاسل التوريد العالمية التي أثبتت هشاشتها في أوقات الأزمات.

غير أن الأمن في القرن الحادي والعشرين لا يمكن أن يقوم على القوة العسكرية وحدها، إذ أصبحت قضايا الطاقة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر جزءاً لا يتجزأ من المعادلة الجيوسياسية. فقد أدت أزمة الغاز والنفط الناتجة عن الحرب والعقوبات المتبادلة إلى إعادة التفكير في مصادر الطاقة كأداة

⁽¹⁵⁾ إبراهيم نوار، «تداعيات الحرب الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي: بين الضغوط الاقتصادية والطموحات الاستراتيجية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 232، 2023، ص92.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

ضغط واستراتيجية نفوذ، مما جعل الاستدامة الصناعية والاعتماد على الطاقات المتجددة عاملاً حاسماً في بناء أمن طويل الأمد. وفي هذا السياق، لم يعد الحديث عن الأمن مقتصرًا على الدبابات والصواريخ، بل أصبح يشمل أيضًا البنى التحتية للطاقة، وسلاسل الإمداد، والتقنيات النظيفة التي تضمن للدول استقلاليتها وقدرتها على مواجهة الأزمات المستقبلية.

وعليه، فإن التحولات التي فرضتها الحرب الأوكرانية أظهرت أن العالم يتجه نحو مفهوم أوسع للأمن، يقوم على الدمج بين الردع العسكري من جهة، وبناء الاستدامة الصناعية والطاقة من جهة أخرى. هذا التداخل بين القوة الصلبة وأدوات الاقتصاد الأخضر يفتح الباب أمام نظام أمني متعدد الأبعاد، تتشارك فيه الدول الأوروبية والدول الكبرى الأخرى، في محاولة لصياغة توازن جديد يضمن البقاء والاستقرار في عالم يتسم بالتحولات السريعة والتحديات المتشابكة.

المطلب الأول: البعد الصناعي - الدفاعي في العلاقات الدولية

لقد أعادت الحرب الروسية - الأوكرانية إلى الواجهة حقيقة أن القوة العسكرية لا تقوم على الجيوش والأسلحة وحدها، وإنما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الصناعية - الدفاعية، باعتبارها الركيزة التي تضمن استدامة الردع وإمكانية خوض الحروب طويلة الأمد. فالدول التي لا تملك قاعدة صناعية متينة قادرة على إنتاج الأسلحة والذخائر والأنظمة الدفاعية بكميات كافية وبوتيرة سريعة، تجد نفسها عاجزة عن الاستمرار في المواجهات الكبرى، حتى وإن امتلكت نظرياً جيوشاً كبيرة أو معدات متطورة. ولهذا السبب، اكتسب "البعد الصناعي - الدفاعي" موقعاً مركزياً في العلاقات الدولية المعاصرة، باعتباره أداة قوة استراتيجية توازي امتلاك السلاح النووي أو التحالفات العسكرية.

لقد كشفت حرب أوكرانيا أن معظم الدول الأوروبية، رغم قوتها الاقتصادية الضخمة، لم تكن مستعدة صناعياً لمواجهة عسكرية طويلة الأمد. فالمخزونات العسكرية لكثير من دول الاتحاد الأوروبي استنزفت بسرعة قياسية بفعل المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا، في حين أن القدرة على تعويض هذه النواقص من خلال الصناعات الدفاعية المحلية كانت محدودة وبطيئة. الأمر الذي فتح نقاشاً واسعاً حول مستقبل الصناعات الدفاعية الأوروبية، وحول كيفية تقليل الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة أو على سلاسل التوريد العالمية التي قد تتأثر بالأزمات الجيوسياسية.

الفرع الأول: تعزيز الصناعات العسكرية الأوروبية كوسيلة للردع

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

لقد أعادت الحرب الروسية - الأوكرانية إلى الواجهة سؤالاً جوهرياً حول مدى قدرة أوروبا على الاعتماد على نفسها في مواجهة التهديدات الأمنية، بعيداً عن المظلة الأمريكية. فقد اتضح منذ الأيام الأولى للصراع أن الردع لا يقتصر على وجود قوات مسلحة مجهزة، بل يتطلب وجود قاعدة صناعية عسكرية مرنة وقادرة على الاستجابة السريعة لظروف الحرب الطويلة الأمد. إن مفهوم الردع الحديث أصبح يتجاوز مجرد امتلاك "مخزون جاهز" من الأسلحة، إلى امتلاك القدرة المستمرة على تجديد هذا المخزون وتوسيعه بوتيرة تتناسب مع تطورات المعارك والتحديات الجيوسياسية.

1- الفجوة الصناعية التي كشفتها الحرب

من أبرز دروس الحرب أن القدرات الصناعية الأوروبية لم تكن مهيأة لنزاع واسع النطاق. فقد وجدت أوكرانيا نفسها بحاجة إلى مئات الآلاف من قذائف المدفعية شهرياً، في حين أن الإنتاج السنوي لبعض مصانع الاتحاد الأوروبي لم يتجاوز عُشر هذا الرقم. هذه الفجوة لم تكن عرضية، بل نتاج سياسات طويلة اتجهت إلى تقليص القدرات العسكرية بعد الحرب الباردة، مع افتراض أن البيئة الأمنية الأوروبية مستقرة وأن التهديدات الكبرى قد تلاشت. لقد جرى التركيز على الصناعات ذات الطابع المدني، بينما جرى التعامل مع الصناعات الدفاعية باعتبارها قطاعاً ثانوياً، وهو ما جعل أوروبا تعتمد بشكل كبير على الولايات المتحدة كمصدر رئيسي للتسلح والتكنولوجيا العسكرية.⁽¹⁶⁾

هذه الأزمة الصناعية كشفت أيضاً عن اعتماد كبير على سلاسل توريد معقدة وعابرة للحدود. فعلى سبيل المثال، العديد من مكونات الأنظمة الصاروخية أو الطائرات الأوروبية يتم إنتاجها في مصانع متفرقة بين دول مختلفة، مما يؤدي إلى بطء في الإنتاج عند حدوث أزمات. كما أن بعض المواد الأولية الحساسة، مثل المعادن النادرة، يتم استيرادها من دول خارجية مثل الصين والكونغو، وهو ما يزيد من هشاشة القدرات الدفاعية الأوروبية عند الأزمات العالمية.

2- الخطوات الأوروبية لتعزيز الصناعات الدفاعية

استجابةً لهذه التحديات، أطلقت أوروبا سلسلة من المبادرات غير المسبوقة لتعزيز صناعاتها العسكرية. فقد أعلنت ألمانيا عن إنشاء صندوق خاص بقيمة 100 مليار يورو لتحديث جيشها، وهو

⁽¹⁶⁾ محمد إبراهيم حمزة، «الصناعات الدفاعية الأوروبية بعد حرب أوكرانيا: بين فجوة القدرات ومتطلبات الاستقلال الاستراتيجي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 233، 2023، ص 134.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

تحول جذري في سياساتها الدفاعية التي عُرِفَتْ بالحذر منذ الحرب العالمية الثانية. أما فرنسا، فقد رفعت ميزانيتها الدفاعية إلى أكثر من 400 مليار يورو للفترة 2024 - 2030، مركزة على تطوير صناعاتها الجوية والبحرية. كما أطلقت المفوضية الأوروبية برنامجًا لزيادة إنتاج الذخائر والمدفعية تحت مسمى خطة دعم الذخائر الأوروبية (ASAP)، بهدف إنتاج مليون قذيفة سنويًا لتلبية احتياجات أوكرانيا ودول الاتحاد.⁽¹⁷⁾

ومن بين المشاريع المشتركة البارزة:

- برنامج الطائرة المقاتلة من الجيل السادس (FCAS) الذي يجمع فرنسا وألمانيا وإسبانيا.
- برنامج الدبابة الأوروبية المشتركة (MGCS) لتطوير جيل جديد من المدرعات الثقيلة.
- تعزيز التعاون في مجال الصناعات البحرية والغواصات بين فرنسا وإيطاليا.

هذه المشاريع ليست مجرد صفقات عسكرية، بل تهدف إلى بناء قاعدة صناعية أوروبية متكاملة قادرة على ضمان الاستقلالية في مجال التسليح، وتجنب الاعتماد المفرط على الواردات الأمريكية أو غيرها.

3- الردع الصناعي كأداة سياسية

تعزيز الصناعات الدفاعية لا يخدم فقط الأغراض العسكرية، بل يُعد أيضًا أداة سياسية. فإظهار القدرة على إنتاج الأسلحة والذخائر بكميات كبيرة وسرعة عالية يبعث برسائل ردع قوية إلى الخصوم المحتملين، إذ يوضح أن أي حرب ضد أوروبا لن تكون قصيرة أو سهلة، بل ستواجهه بقدرات متجددة على مدى طويل. كما أن تطوير الصناعات الدفاعية يتيح لأوروبا تعزيز نفوذها الخارجي عبر تصدير الأسلحة، وهو ما يمنحها أوراق ضغط إضافية في مناطق مثل الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث يزداد التنافس مع روسيا والصين على النفوذ العسكري والاقتصادي.⁽¹⁸⁾

⁽¹⁷⁾ محمد السعيد إدريس، النظام الدولي بعد حرب أوكرانيا: ملامح عالم ما بعد الأحادية، بيروت، المرجع السابق، ص 276.

⁽¹⁸⁾ أحمد قنديل، «التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي: بين متطلبات الأمن الطاقوي وتحديات التبعية التكنولوجية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 232، 2023، ص123.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

إلى جانب ذلك، فإن امتلاك قاعدة صناعية قوية يعزز من قدرة أوروبا على العمل كفاعل مستقل في النظام الدولي، إذ لا يمكن الحديث عن السيادة الاستراتيجية دون سيادة في مجال الصناعات الدفاعية. ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز الصناعات العسكرية أصبح جزءًا من مشروع أوسع يهدف إلى إعادة صياغة هوية أوروبا كقوة قادرة على الدفاع عن نفسها وعن مصالحها بعيدًا عن الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة.

4-العقبات والتحديات

رغم هذه الجهود، تواجه أوروبا عقبات كبيرة. فالتجزئة الداخلية تظل واحدة من أبرز التحديات؛ إذ أن كل دولة أوروبية تحرص على حماية صناعاتها الوطنية، مما يؤدي إلى ازدواجية المشاريع وضعف الكفاءة. على سبيل المثال، يوجد في أوروبا أكثر من عشرة أنواع مختلفة من الدبابات وأكثر من عشرين نوعًا من الطائرات المقاتلة، في حين أن الولايات المتحدة تعتمد على منظومات محدودة وأكثر كفاءة. هذا التشتت يضعف القدرة التنافسية ويزيد من كلفة الإنتاج.

كما أن اعتماد الصناعات الدفاعية الأوروبية على الشركات الخاصة يثير إشكاليات أخرى. فبينما تسعى هذه الشركات لتحقيق أرباح اقتصادية، قد لا تتوافق مصالحها دائمًا مع الأولويات الاستراتيجية للدول. وهذا يطرح سؤالاً حول ما إذا كان ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يتبنى سياسات أكثر صرامة في توجيه الصناعات الدفاعية بما يخدم المصالح القومية والجماعية، حتى لو تعارض ذلك مع منطق السوق.⁽¹⁹⁾

5-البعد النظري: الواقعية والردع الصناعي

من الناحية النظرية، فإن العودة إلى تعزيز الصناعات الدفاعية تعكس بوضوح منطق المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، التي ترى أن القوة المادية هي العامل الحاسم في تحديد مكانة الدول في النظام الدولي. فالقدرة على إنتاج السلاح ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل هي مؤشر مباشر على مكانة الدولة في هرم القوة العالمي. ومن منظور الواقعية الكلاسيكية، يمكن القول إن أوروبا تسعى اليوم إلى

⁽¹⁹⁾ محمود عز الدين، «الصناعات الدفاعية الأوروبية بين التحديات البنيوية ومتطلبات الاستقلال الاستراتيجي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 235، 2024، ص142.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

بناء "ركيزة ردعية صناعية" تعوض ضعفها أمام روسيا في مجال الطاقة، وأمام الولايات المتحدة في مجال القيادة العسكرية.⁽²⁰⁾

كما أن المدرسة الليبرالية المؤسسية تقدم تفسيرًا مكملًا، إذ تشير إلى أن التعاون بين الدول الأوروبية في المشاريع الصناعية المشتركة يعكس إيمانًا بدور المؤسسات في تقليل التكاليف وتحقيق كفاءة أعلى. غير أن حدود هذا التعاون تظل مقيدة بمصالح الدول الوطنية، ما يجعل أوروبا في وضع "هجين" يجمع بين الواقعية التي تدفع نحو الردع، والليبرالية التي تدفع نحو التعاون.

إن تعزيز الصناعات العسكرية الأوروبية لم يعد خيارًا تكميليًا، بل أصبح شرطًا أساسيًا لبناء الردع والحفاظ على الاستقرار. فالحرب الأوكرانية كشفت بوضوح أن امتلاك جيوش مجهزة ليس كافيًا دون قاعدة صناعية متينة قادرة على توفير الذخائر والمعدات بشكل مستمر. كما أن هذا التوجه يعكس سعي أوروبا إلى إعادة صياغة دورها في النظام الدولي، بحيث تتحول من "قوة اقتصادية" إلى "قوة استراتيجية" تجمع بين العمق الصناعي والتأثير الجيوسياسي. لكن هذا الطموح لن يتحقق بسهولة ما لم تُعالج التحديات البنيوية المتعلقة بالتجزئة الداخلية، والاعتماد على الخارج، والتوازن بين السوق والاعتبارات الأمنية.

الفرع الثاني: استقلالية أوروبا عن سلاسل التوريد العالمية والتبعية للولايات المتحدة

لا يقتصر البعد الصناعي - الدفاعي على إنتاج الأسلحة داخل أوروبا، بل يتعداه إلى ضمان استقلالية سلاسل التوريد وتأمين المواد الخام والمكونات الأساسية. فقد كشفت حرب أوكرانيا أن الاعتماد المفرط على الخارج، سواء على الولايات المتحدة في التكنولوجيا العسكرية أو على دول أخرى في المواد الحيوية، يمثل ثغرة استراتيجية تهدد قدرة القارة على حماية أمنها.

لقد شكّل الغاز الروسي أبرز مثال على خطورة الارتهان لمصدر واحد، إذ استخدمت موسكو الطاقة كورقة ضغط استراتيجية أربكت الاقتصادات الأوروبية وأدخلتها في أزمة غير مسبوقة. هذا الدرس دفع القادة الأوروبيين إلى التفكير بجدية في كيفية تقليل الاعتماد ليس فقط في مجال الطاقة، بل أيضًا

⁽²⁰⁾ عبد الحي زلوم، «المدارس النظرية في العلاقات الدولية وتفسير التحولات الجيوسياسية بعد حرب أوكرانيا»، مجلة السياسة الدولية، العدد 233، 2023، ص55.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

في المجال الدفاعي. فمعظم الطائرات المقاتلة الأوروبية تعتمد على أنظمة أمريكية، وأغلب الأقمار الصناعية للاتصالات العسكرية ترتبط بالبنية التحتية الأمريكية، بل إن بعض أنظمة الدفاع الجوي الأوروبية تعتمد بشكل كامل على الدعم التقني الأمريكي. هذا يعني أن السيادة الأمنية الأوروبية مرهونة بقرار سياسي أمريكي، ما يشكل إشكالية عميقة في حال تراجع الالتزام الأمريكي مستقبلاً.⁽²¹⁾

ولذلك، بدأ الاتحاد الأوروبي يدفع بقوة نحو بناء استقلالية دفاعية قائمة على ثلاثة اتجاهات أساسية:

الأول هو تنويع الشركاء الدوليين، وذلك عبر توسيع التعاون مع دول آسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية، ودول في إفريقيا وأمريكا اللاتينية لتأمين المواد الأولية والمعادن النادرة الضرورية لصناعة الأسلحة الحديثة مثل الكوبالت والليثيوم.

الثاني هو توطين التكنولوجيا الدفاعية، عبر الاستثمار في البحث والتطوير وإنشاء مجمعات صناعية متخصصة داخل القارة. فعلى سبيل المثال، تسعى فرنسا وألمانيا إلى تطوير مقاتلات من الجيل السادس لتقليل الاعتماد على المقاتلات الأمريكية، كما يخطط الاتحاد الأوروبي لإنتاج أنظمة دفاع جوي أوروبية متكاملة بدلاً من استيراد منظومات "باتريوت" أو "ثاد" من الولايات المتحدة.

أما الثالث فهو تعزيز التكامل الأوروبي، أي تجاوز الانقسامات الوطنية في الصناعات الدفاعية. إذ أن غياب سوق عسكرية موحدة داخل الاتحاد يؤدي إلى تضارب في المشتريات وتكرار في البرامج، ما يضعف القدرة على التوسع الصناعي. ولهذا جاءت مبادرات مثل "البوصلة الاستراتيجية" التي أقرها الاتحاد الأوروبي عام 2022 لتكون إطاراً لتعزيز التعاون العسكري والصناعي.⁽²²⁾

ومع ذلك، فإن مشروع الاستقلالية الأوروبية يواجه تحديات سياسية كبرى. فدول أوروبا الشرقية، مثل بولندا ودول البلطيق، ترى أن الاعتماد على الولايات المتحدة أكثر أماناً من الدخول في مغامرة بناء استقلالية قد تستغرق سنوات أو عقود. بينما تدفع دول مثل فرنسا بقوة في اتجاه السيادة الدفاعية، معتبرة

(21) محمد السعيد إدريس، الحرب في أوكرانيا وإعادة تشكيل النظام الدولي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص198.

(22) حسن أبو طالب، الاتحاد الأوروبي بين طموحات الاستقلالية الاستراتيجية والاعتماد على المظلة الأمريكية بعد حرب أوكرانيا»، مجلة السياسة الدولية، المرجع السابق، ص165.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

أن القارة لا يمكن أن تظل رهينة لسياسة واشنطن التي قد تتغير بتغير الإدارات. هذا الانقسام يعكس التوتر بين الاعتماد الاستراتيجي والبحث عن الاستقلالية، وهو التوتر سيظل يحدد مسار الأمن الأوروبي في المستقبل القريب.

من الناحية النظرية، يمكن تفسير هذه الإشكالية من خلال المدرسة الليبرالية المؤسسية، التي ترى أن الاعتماد الاقتصادي والتكنولوجي يخلق ترابطاً بين الدول يقلل من احتمالات النزاع. غير أن التجربة الأوروبية أظهرت أن هذا الترابط يمكن أن يتحول إلى نقطة ضعف إذا لم يكن متوازناً. ومن هنا، فإن أوروبا تحاول اليوم أن تعيد صياغة هذا الترابط بحيث يحقق الاستفادة الاقتصادية من العولمة دون أن يضعف سيادتها الأمنية.

المطلب الثاني: الاستدامة الصناعية والأمن طويل الأمد

لقد فرضت الحرب الروسية - الأوكرانية متغيرات جذرية في التفكير الأمني الأوروبي، ليس فقط على المستوى العسكري المباشر، وإنما أيضاً على صعيد الاستدامة الصناعية والاقتصادية التي باتت ركيزة أساسية للأمن طويل الأمد. فإذا كان الردع التقليدي يقوم على القوة العسكرية الصلبة، فإن الأزمات الأخيرة أظهرت أن الأمن لا ينفصل عن القدرة على تأمين مصادر الطاقة، وإعادة هيكلة الاقتصاد، والتحكم في سلاسل التوريد العالمية، ومن هنا، صارت مفاهيم مثل "الاقتصاد الأخضر" و"التحول الطاقوي" و"الاستدامة الصناعية" جزءاً لا يتجزأ من المعادلة الأمنية. فالمسألة لم تعد محصورة في حماية الحدود أو تعزيز الردع، بل امتدت لتشمل ضمان قدرة المجتمعات على الصمود أمام الضغوط طويلة الأمد، سواء كانت ناتجة عن صراعات مسلحة، أو أزمات بيئية، أو أزمات اقتصادية عالمية.

الفرع الأول: الطاقة والاقتصاد الأخضر كعوامل جيوسياسية جديدة

أول ما برز من خلال الحرب الأوكرانية هو هشاشة اعتماد أوروبا على روسيا في مجال الطاقة. فقد كانت روسيا قبل الحرب تزود أوروبا بنحو 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، مما جعل القارة رهينة لقرارات الكرملين. وعندما استخدمت موسكو الطاقة كسلاح سياسي عبر تقليص الإمدادات ورفع الأسعار، وجدت أوروبا نفسها في مواجهة أزمة وجودية كادت أن تشل اقتصادها. هذه التجربة القاسية جعلت صانعي القرار الأوروبيين يدركون أن أمن الطاقة لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، وأن الاستدامة الصناعية تبدأ من ضمان مصادر طاقة مستقرة ومتنوعة.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

في هذا السياق، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة استراتيجيته الطاقوية. فبدلاً من الاعتماد على مصدر واحد، انفتح على شركاء جدد مثل النرويج وقطر والجزائر والولايات المتحدة لتأمين الغاز الطبيعي المسال. كما ضاعف جهوده لتسريع مشاريع الطاقات المتجددة، سواء عبر الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح أو عبر تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر. هذه التحولات لا تعكس فقط هروباً من الارتهاق لروسيا، بل تمثل أيضاً محاولة لبناء اقتصاد أخضر ينسجم مع الأجندة المناخية العالمية، وفي الوقت نفسه يعزز الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية.

إن "الاقتصاد الأخضر" لم يعد مجرد خيار بيئي، بل أصبح ورقة جيوسياسية. فالدول التي تستطيع السيطرة على تقنيات الطاقة المتجددة وسلاسل توريدها (مثل البطاريات والمواد النادرة) ستكون في موقع قوة في النظام الدولي الجديد. الصين على سبيل المثال استثمرت بكثافة في إنتاج الألواح الشمسية والبطاريات الكهربائية، وأصبحت تمتلك حصة الأسد من الأسواق العالمية. وهذا ما يثير مخاوف أوروبية من انتقال التبعية من روسيا في مجال الغاز إلى الصين في مجال التكنولوجيا الخضراء. لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدراته الذاتية في هذا المجال، عبر خطط مثل "الصفقة الخضراء الأوروبية" التي تهدف إلى جعل أوروبا القارة الأولى المحايدة مناخياً بحلول 2050.⁽²³⁾

لكن هذا التحول الأخضر لا يخلو من تحديات. فزيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة يتطلب استثمارات هائلة في البنية التحتية، كما أن إنتاج البطاريات والهيدروجين يحتاج إلى معادن نادرة مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل، والتي تتركز في دول خارجية مثل الكونغو وتشيلي وأستراليا. وهذا يفتح الباب أمام صراعات جديدة على الموارد، تجعل من الاقتصاد الأخضر نفسه عاملاً محفزاً للتنافس الجيوسياسي. ومن هنا، فإن أوروبا مطالبة ليس فقط بتطوير صناعاتها الخضراء، بل أيضاً بتأمين شركاء استراتيجية مع الدول المنتجة لهذه المعادن، حتى لا تجد نفسها في وضع مشابه لاعتمادها السابق على الغاز الروسي.

من زاوية نظرية، يمكن تفسير هذا التحول من خلال المدرسة البنائية التي تركز على دور الأفكار والهويات في صياغة السياسات الدولية. فتبني مفهوم "الأمن الأخضر" يعكس وعياً جديداً داخل المجتمعات الأوروبية بأن حماية البيئة ليست مسألة رفاهية، بل شرط للأمن القومي. وفي الوقت نفسه،

(23) أحمد قنديل، التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق، ص119.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

فإن الواقعية السياسية تظل حاضرة، إذ أن التنافس على موارد الطاقة والمعادن النادرة يؤكد أن منطق القوة والمصالح المادية لم يتراجع، بل اتخذ شكلاً جديداً.

وبذلك، فإن الطاقة والاقتصاد الأخضر أصبحا وجهين جديدين للجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين. فمن يملك السيطرة على مصادر الطاقة النظيفة وتقنياتها سيكون قادراً على التأثير في موازين القوى العالمية، بنفس القدر الذي كان النفط والغاز يحكما به السياسة الدولية في القرن العشرين.

الفرع الثاني: التعاون الأوروبي - الدولي لبناء نظام أمني متعدد الأبعاد

إذا كان تأمين الطاقة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يمثلان بعداً داخلياً للاستدامة الصناعية، فإن البعد الخارجي يتمثل في التعاون مع الشركاء الدوليين لبناء نظام أمني يتجاوز المفهوم العسكري التقليدي. فالحرب الروسية - الأوكرانية أوضحت أن التحديات الأمنية الحديثة لا يمكن مواجهتها بشكل منفرد، لأنها متعددة الأبعاد وتشمل قضايا الطاقة، والغذاء، والتكنولوجيا، والمناخ، إلى جانب التهديدات العسكرية المباشرة. ومن هنا برزت الحاجة إلى نظام أمني متعدد الأبعاد يقوم على التعاون بين الدول، سواء داخل أوروبا أو مع شركائها في بقية العالم.

في داخل الاتحاد الأوروبي، كان هناك إدراك متزايد بأن الأمن لم يعد مسؤولية وطنية، بل مسؤولية جماعية. ولهذا، أقرّ الاتحاد وثيقة "البوصلة الاستراتيجية" عام 2022، التي تهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية المشتركة، وزيادة التنسيق في مجالات الأمن السيبراني وحماية البنى التحتية الحيوية وسلاسل التوريد. كما دعا الاتحاد إلى إنشاء قوة تدخل أوروبية قوامها 5000 جندي يمكن نشرها في الأزمات، وهو ما يعكس توجهاً نحو تجاوز الحدود التقليدية للتعاون الدفاعي.⁽²⁴⁾

لكن التعاون الأوروبي وحده لا يكفي، إذ أن التحديات المطروحة ذات طابع عالمي. فالأزمات التي تفجرت بسبب الحرب - مثل أزمة الغذاء العالمية نتيجة توقف صادرات الحبوب الأوكرانية، وأزمة الطاقة التي ضربت الأسواق العالمية - أظهرت أن الأمن الأوروبي مرتبط بالأمن الدولي. ولهذا، كثف الاتحاد الأوروبي تعاونَه مع الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والاتحاد الإفريقي لتعزيز الأمن الغذائي والطاقي،

⁽²⁴⁾ حسن أبو طالب، «البوصلة الاستراتيجية الأوروبية: نحو سياسة أمنية ودفاعية مشتركة»، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، 2022، ص73.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

كما سعى إلى توطيد شراكاته مع الولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا في إطار ما يسمى "الشراكات الاستراتيجية".⁽²⁵⁾

إلى جانب ذلك، تزايد الوعي الأوروبي بضرورة دمج البعد المناخي في السياسات الأمنية. فالتغير المناخي يُعتبر اليوم "مضاعف تهديد"، لأنه يؤدي إلى أزمات هجرة، وصراعات على الموارد، وكوارث طبيعية قد تهدد الاستقرار الداخلي والخارجي. ومن هنا، فإن التعاون الدولي في مجال المناخ أصبح جزءاً لا يتجزأ من بناء النظام الأمني الجديد. ومن الأمثلة على ذلك "صندوق المناخ الأخضر" الذي يساهم فيه الاتحاد الأوروبي لمساعدة الدول النامية على التكيف مع التغيرات المناخية، باعتبار أن الاستقرار في الجنوب العالمي ينعكس مباشرة على الأمن الأوروبي.

إن هذا التوجه نحو نظام أمني متعدد الأبعاد يعكس تلاحقاً بين الواقعية والليبرالية في العلاقات الدولية. فمن جهة، لا يزال الردع العسكري التقليدي قائماً، كما يتجسد في دور الناتو والولايات المتحدة في الدفاع عن أوروبا. ومن جهة أخرى، هناك إدراك متزايد بأن الأمن الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا عبر التعاون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف، سواء لمواجهة الأوبئة أو التغير المناخي أو الأزمات الاقتصادية.

لكن هذا التعاون يواجه أيضاً عقبات سياسية. فثمة تناقض بين سعي الاتحاد الأوروبي إلى لعب دور عالمي مستقل وبين استمرار اعتماده على المظلة الأمريكية. كما أن التنافس بين القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين، يضع أوروبا في موقف صعب، إذ تضطر أحياناً للاختيار بين شريكها الأمني (واشنطن) وشريكها الاقتصادي (بكين). هذا التوتر يعكس حدود الطموحات الأوروبية في بناء نظام أمني متعدد الأبعاد، لكنه لا يلغي الاتجاه نحو تعميق التعاون كخيار استراتيجي لا بديل عنه.

إن مفهوم الأمن في أوروبا بعد حرب أوكرانيا لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية، بل توسع ليشمل الطاقة، والاقتصاد الأخضر، وسلاسل التوريد، والتعاون الدولي. فالاستدامة الصناعية باتت الضمانة الحقيقية للأمن طويل الأمد، لأنها توفر القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستمرة والمتعددة. وفي هذا السياق، تشكل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء أدوات جيوسياسية جديدة تعيد

⁽²⁵⁾ علي عبد العزيز بركات البشاشة، «أثر الحرب الروسية-أوكرانية على الأمن الغذائي والطاقي»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 62، 2024، ص155.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

تشكيل موازين القوى، بينما يمثل التعاون الأوروبي الدولي السبيل الوحيد لبناء نظام أمني متعدد الأبعاد قادر على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة

لقد أبرزت حرب أوكرانيا أن الأمن الأوروبي لم يعد مقصوراً على الردع العسكري التقليدي، بل بات مرهوناً أيضاً بقدرة الدول على الصمود الصناعي وضمان أمن الطاقة وسلاسل التوريد. فالمشهد الأمني الجديد يكشف عن عودة منطق القوة والتحالفات، لكنه في الوقت نفسه يفرض على أوروبا أن تطور نموذجاً أوسع للأمن، يجمع بين الردع العسكري والاستقلالية الصناعية والطاقة. وفي ظل استمرار الاعتماد على المظلة الأمريكية، يقف الاتحاد الأوروبي أمام تحدٍ استراتيجي مزدوج: تعزيز التعاون الأطلسي من جهة، وبناء مقومات ذاتية طويلة الأمد من جهة أخرى.

النتائج

1. عودة منطق الردع والتحالفات بوصفه المحدد الأول للأمن الأوروبي بعد حرب أوكرانيا.
2. انكشاف فجوة صناعية-دفاعية أوروبية (ذخائر، طاقة إنتاج، مكونات حرجية) تحد من الاستمرارية العملية.
3. تشكّل نموذج أمنٍ متعدد الأبعاد يدمج القوة العسكرية مع الاستدامة الصناعية وأمن الطاقة.
4. استمرار توتر بنيوي بين الاعتماد على المظلة الأمريكية ومسعى الاستقلالية الاستراتيجية داخل الاتحاد الأوروبي.

التوصيات

1. توحيد المواصفات والتجميع الصناعي الأوروبي لرفع إنتاج الذخائر والأنظمة الحرجية وخفض التشتت.
2. تسريع الانتقال الطاقوي مع تنويع الإمدادات وتأمين المواد الخام الحرجية عبر شراكات طويلة الأجل.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

3. توطين التكنولوجيا الدفاعية/المزدوجة (إلكترونيات، دفع، فضاء) لتقليل الارتهان الخارجي.
4. مؤسسة الاستقلالية الاستراتيجية كتكامل مع الناتو، مع مؤشرات قياس جاهزية تقوم على القدرة الإنتاجية المستدامة.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. أحمد بن ضيف الله القرني، الحرب في أوكرانيا: مستقبل الحروب والعولمة الليبرالية في نظام دولي متغير، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022.
2. أحمد عاطف، الحرب الروسية - الأوكرانية: عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2023.
3. جمال صدوق، البعد الطاقوي في الإستراتيجية الروسية تجاه أوكرانيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، 2018.
4. رسول محفوظ، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.
5. محمد السعيد إدريس، الحرب في أوكرانيا وإعادة تشكيل النظام الدولي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
6. محمد السعيد إدريس، النظام الدولي بعد حرب أوكرانيا: ملامح عالم ما بعد الأحادية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

ثانياً: الأبحاث والمقالات المحكمة

1. إبراهيم نوار، «تداعيات الحرب الأوكرانية على الاتحاد الأوروبي: بين الضغوط الاقتصادية والطموحات الاستراتيجية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 232، 2023.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

2. أحمد قنديل، «التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي: بين متطلبات الأمن الطاقوي وتحديات التبعية التكنولوجية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 232، 2023.
3. أحمد قنديل، «السياسة الدفاعية الأوروبية بعد حرب أوكرانيا: بين ضرورات الردع وتوسيع النفوذ الخارجي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 234، 2023.
4. أسامة فاروق مخيمر، «المفاهيم الاستراتيجية لحلف الناتو بعد الحرب الباردة: دراسة لأهم التحديات والمصالح خلال الفترة (1991-2022)»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 21، 2024.
5. حسن أبو طالب، «الاتحاد الأوروبي بعد حرب أوكرانيا: الأمن الجماعي بين المظلة الأمريكية وخيارات الاستقلال الاستراتيجي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 231، 2023.
6. حسن أبو طالب، «الاتحاد الأوروبي بين طموحات الاستقلالية الاستراتيجية والاعتماد على المظلة الأمريكية بعد حرب أوكرانيا»، مجلة السياسة الدولية، العدد 230، 2022.
7. حسن أبو طالب، «البوصلة الاستراتيجية الأوروبية: نحو سياسة أمنية ودفاعية مشتركة»، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، 2022.
8. عبد الحي زلوم، «المدارس النظرية في العلاقات الدولية وتفسير التحولات الجيوسياسية بعد حرب أوكرانيا»، مجلة السياسة الدولية، العدد 233، 2023.
9. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022.
10. علي الدين هلال، «البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي: نحو استقلالية دفاعية أم تعزيز للتبعية الأمنية؟»، مجلة السياسة الدولية، العدد 229، 2022.
11. علي عبد العزيز بركات البشاشة، «أثر الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي والطاقوي»، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 62، 2024.

حرب أوكرانيا وإعادة تعريف الأمن الأوروبي من الردع التقليدي إلى الاستدامة الصناعية

12. محمد إبراهيم حمزة، «الصناعات الدفاعية الأوروبية بعد حرب أوكرانيا: بين فجوة القدرات ومتطلبات الاستقلال الاستراتيجي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 233، 2023.
13. محمد عبد السلام، الحرب الروسية - الأوكرانية: التداعيات العسكرية والسياسية على الأمن الأوروبي، القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023.
14. محمود خليفة، «الأمن الأوروبي بين الاعتماد على الولايات المتحدة وخيارات الاستقلال الاستراتيجي بعد الحرب الأوكرانية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 231، 2023.
15. محمود عز الدين، «الصناعات الدفاعية الأوروبية بين التحديات البنيوية ومتطلبات الاستقلال الاستراتيجي»، مجلة السياسة الدولية، العدد 235، 2024.
16. هديل حربي ثاري اليادي، «الهند: القوة الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي»، مجلة قضايا سياسية، العدد 80، بغداد: جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية، 2025.